وزير الدفاع: نتعامل حالياً مع الجيل الثالث من (القاعدة) لكننا نسيطر على الوضع

واشنطن / لوس انجلس تايمز

عاد تنظيم "القاعدة في بلاد الرافدين" إلى الظهور مجدداً في مناطق شمال بابل، بعد أن اختفى ذات يوم بفضل جهود القوات الأمنية وقوات الصحوة ، بدأ هذا التنظيم يبحث لنفسه اليوم عن معاقل جديدة هنا في المزارع جنوب بغداد، وفي الصحاري الواقعة إلى الغرب، وفي الجبال إلى الشرق، حيث بات الانتحاريون يشنون الحرب على العاصمة بغداد كل أسبوع تقريبا.

ويخشى شيوخ القبائل والمسؤولون المحليون وبعض الضباط الأميركيين من أن يكون تنظيم "القاعدة" قد نجح في استغلال الفراغ السياسي الذي بدأ قبل ستة أشهر في البلاد، والغضب الشعبي بسبب الاعتقالات التي طالت بعض أعضاء مجالس الصحوة في المناطق السنية، من أجل تأسيس موطئ قدم جديد له، كما يقول نيد باركر في صحيفة لوس انجلوس تايمز.

يقول مسؤول عسكري أميركي: "لقد عشنا فترة طويلة بدون سيارات مفخخة، لكن ها هي اليوم عادت من جديد" ، مضيفاً أنه "في غياب دعم حقيقي لمجالس الصحوة، بدأت القاعدة تعود في بعض المناطق".

ورغم أن تنظيم "القاعدة في بلاد الرافدين" هو اليوم دون مستوى القوة التي كان عليها في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، عندما كان يبسط سيطرته على قطاعات واسعة من الأراضي في بغداد ومدن أخرى، فإن قدرته على إنشاء ملاذات مرة أخرى تعد مؤشراً خطيراً على إمكانية تجدد الحرب الأهلية في البلاد في حال استمرار الفراغ السياسي الحالي وعدم معالجة أسباب استياء وغضب السكان .

ويعلق المسؤول العسكري الأميركي بالقول: "مازال الأمر يتعلق بالدفاع عن الذات والبقاء"، مضيفا: "إن الجيش الأميركي ليس موجوداً في المشهد؛ وقوات الأمن العراقية مازالت لا تحظى بالثقة في معظم المناطق؛ والحكومة العراقية غائبة. لكن هذا لا يعني أنهم ينضمون لـ(القاعدة)، وإنما يعني أن البعض لا يتحركون ضد (القاعدة) حتى لا تقوم هذه الأخيرة بعمل ما ضد عائلاتهم".

ويقول وزير الدفاع عبد القادر العبيدي إن قوات الأمن تدرك عودة "القاعدة في بلاد الرافدين" إلى محافظتي ديالى والأنبار وجنوب بغداد؛ لكنه يشدد على أن قادته يسيطرون على الوضع إذ يقول: "علينا أن نعترف بأننا نتعامل مع الجيل الثالث من (القاعدة)، وهو جيل أكثر تطوراً؛ وبالتالي علينا أن نتعاطى مع هذا الأمر... ثمة مؤشرات قاطعة على تجدد التنظيم".

وفي محافظة الأنبار غرب العراق، حيث تلقت "القاعدة في بلاد الرافدين" ضربة قاضية عام ٢٠٠٧، يحذر مسؤولون أمنيون وشيوخ عشائر بارزون ومتمردون سابقون من أن التنظيم، ومعه حزب "البعث"، قد تمكنا من اختراق قوات الشرطة، وأن التنظيم الأول بصفة خاصة يتوفر على خلايا نائمة في مناصب قيادية. ويتحدث بعضهم عن قدرة "القاعدة" على التحرك بحرية، وإمكانية اجتياحها لمدينتين على الأقل خلال ساعات.

وفي محافظة ديالى، إلى شمال وشرق بغداد، تشهد بعض المناطق تفجيرات باستعمال السيارات المفخخة وعمليات قطع للرؤوس، استهدفت، من بين آخرين، رجل دين سنياً.

وقبل أسبوعين، أقدم مسلحو "القاعدة" على قتل ثمانية أعضاء في مجالس الصحوة، قبل أن يقوموا باستعراض ورفع علم أسود في مدينة شهربان. وقد بات يُعتقد أن "القاعدة" تسيطر على بعض جبال المحافظة ولديها وجود مهم في ضواحي عاصمتها بعقوبة.

ويمكن تعقب بداية النفوذ المتجدد لـ"القاعدة في بلاد الرافدين" في جرف الصخر وأماكن أخرى، إلى تخلي الحكومة عن تسلم مسؤولية برنامج الصحوات على الصعيد الوطني في ربيع ٢٠٠٩ ، وكثيراً ما كان يتم دفع رواتب أعضاء الصحوات في وقت متأخر عن موعدها.

وعلاوة على ذلك، فإن التقدم بخصوص إدماج أعضاء الصحوات ضمن قوات الأمن كان فاترا في أحسن الأحوال. ونتيجة لذلك، سرعان ما بدأت صفوف التنظيم شبه العسكري تتضاءل، واستغلت "القاعدة في بلاد الرافدين" الفرصة لتفرض وجودها.

وقبل عامين، كان الشيخ الجنابي قوياً وكانت "القاعدة" ضعيفة، وكان يحظى بولاء مئات الرجال. أما اليوم، فقد بدأ عالمه يتفتت، بعد أن توارى اللاعبون الذين نصّبوه في منصبه: فالأميركيون غادروا في الغالب الأعم؛ وحلفاؤه من المجموعات المتمردة التي حاربت "القاعدة" رحلوا أو أضعفوا كثيراً.

وعلاوة على ذلك، فإن بعض السكان المحليين مستاؤون منه ومن السلطة التي جمعها، لأنه لا يملك ما يريه لأبناء قبيلته: ذلك أن التيار الكهربائي متقطع، وليست ثمة مستشفيات ولا وظائف. ويخلص باركر إلى القول: إذا كان بعض السكان قد انضموا إلى "القاعدة" من أجل المال، فإن آخرين فعلوا ذلك إما بسبب الخوف، أو الإحباط من الجنابي، أو كرهاً في الحكومة.

من جانب آخر يعتقد ستيفن هادلي مستشار الأمن القومي للرئيس الاميركي السابق جورج بوش أن أهداف الأمن القومي الأميركي في العراق تحققت بكاملها، لكنه أقر أن الجهود الأميركية في العراق لم تنته بعد، فالقوات الباقية "للمساعدة والنصح"، إضافة إلى الوجود الدبلوماسي القوي، استمرار لجهود مساعدة العراق للتقدم نحو الديمقراطية.

وبحسب هادلي، الذي مازال يردد ذات الادعاءات التي رددها بوش الأب والابن، بان نظام صدام في العراق كان يشكل تهديدا للأمن القومي الأميركي، ولحلفاء أميركا الرئيسيين، ولاستقرار الشرق الأوسط، فقد غزا العراق عددا من جيرانه، وهدد آخرين. كما أنتج أسلحة دمار شامل استخدمها ضد شعبه، وهدد باستخدامها ضد آخرين.

ومن منظور الأمن القومي الأميركي، فإن رؤية أميركا للعراق في مرحلة ما بعد صدام كانت تتركز على إيجاد حكومة عراقية لا تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل، ولا تغزو جيرانها، ولا تدعم الإرهاب، ولا تقمع الشعب. وقد تحقق هذا الهدف. الحكومات، التي تلت نظام صدام، وتلك التي ستأتي في المستقبل، عملت وستظل تعمل على الالتزام بهذه المعايير، لأن الشعب العراقي أدرك أن في ذلك مصلحته.

كان من أهداف واشنطن أيضاً أن تبني عراقا يستطيع حكم نفسه بنفسه، ويدافع عن نفسه، ويواصل مسيرته، ويكون شريكا في الحرب على الإرهاب. وهذا الهدف بدوره تم تحقيقه.

لكن هادلي يعترف أيضا أن القاعدة في العراق لا تزال قادرة على شن هجمات كبيرة. غير أن مثل هذه الهجمات لن تمثل تهديدا ستراتيجيا، ولا مقدمة لعودة العنف الطائفي. ويعتبر أن ما يقلق حقا هو التأخر في تشكيل حكومة عراقية جديدة لمدة ٦ أشهر، لكن كل الزعماء العراقيين يقرون عمليا، بالحاجة إلى تشكيل حكومة موسعة وشاملة. وبمجرد تشكيلها فان على تلك الحكومة، كما يرى هادلي، أن تحسن بشكل جذري الخدمات المقدمة للشعب، وأن تطور حقول النفط الضخمة التي يمكن أن تمول النمو الاقتصادي، والرخاء الداخلي، في المستقبل.

الحواجز الكونكريتية "تصادر" الحياة من شوارع البصرة

البصرة / وكالة الإعلام العراقي

ربما يجد البعض أن عنوان تقريرنا فيه مبالغة وصفية وقد يجد فيه آخرون مجانبة لما يعتقدون إلا أن سهم الحقيقة الذي يضرب كبد الواقع يقر بتعاطي العنوان مع الحال الذي صارت عليه شوارع عديدة في محافظة البصرة ولاسيما بعد العمليات الإرهابية التي شهدتها المدينة مؤخرا والتي كان آخرها تفجيري شارع عبد الله بن علي و مرآب للسيارات في العشار قلب البصرة في شهر آب الماضي . ...(وكالة أنباء الإعلام العراقي / واع)

ارتأت الوقوف على آراء عدد من المعنيين في جهات أمنية وأيضا من مواطنين بهدف الاقتراب أكثر من نبض من يعنيهم ويمسهم أمر الركون إلى قطع عدد من الشوارع المهمة ولاسيما في مناطق الجزائر والبصرة القديمة و العشار بحواجز إسمنتية ضمن إجراءات أمنية استباقية (حسب وصف المعنيين(

الاستهلال كان مع قائد شرطة البصرة الذي وجد أن "الإجراءات الأمنية المتخذة بعد التفجيرات الإرهابية التي طالت مدينة البصرة وضعتنا إزاء مسؤولية اكبر تهدف إلى تحقيق الأمن بأعلى درجاته للمواطنين"

وأضاف اللواء الركن عادل دحام " وهذه الموضوعة دفعت الأجهزة الأمنية لاستباق الأحداث من خلال اتباع خطوات إجرائية وهذا الأمر فرض علينا اللجوء إلى قطع بعض الشوارع التي نعتقد أنها ستكون ملاذا للإرهابيين لإصابة أهدافهم الإجرامية "

لافتا إلى أن " الخطوات المتبعة في هذا السياق، الذي تقف مهمة الحفاظ على حياة المواطن في مقدمة غاياته هو إجراء نسعى لان يكون مؤقتا"

وذات وجهة النظر وضعها على طاولة تقريرنا رئيس اللجنة الأمنية في مجلس المحافظة علي غانم المالكي الذي أوضح أن " ركون الأجهزة الأمنية إلى وضع حواجز إسمنتية في بعض الشوارع المرشحة لان تكون التجمعات فيها هدفا للارهابين يأتي في سياق خطوات مطلوبة لحماية المواطن البصري"

مواصلا "ومع يقيننا أن هذه الوسيلة فيها تعثير للمسيرة اليومية للمواطن إلا أن الغاية الأولى منها هي توفير الحماية الكافية لأبناء مدينتنا الباسلة"

وفي محطة أخرى كانت وجوهها عدد من المواطنين تباينت الآراء بين مؤيد وآخر معتبرا أن سلبيات الأمر أكثر من ايجابياته حيث يرى حسن عودة – موظف – أن "المواطن يؤازر تلك الإجراءات طالما كانت الغاية منها توفير الحماية لسكان المدينة"

مشددا على أن "اللجوء إلى قطع بعض الشوارع لم يتسبب بالشلل الذي يوصف لحركة المواطنين والمركبات لأنه كانت هنالك شوارع ومنافذ بديلة"

وعلى جانب مغاير أشار محمد يوسف – كاسب – إلى أن "الإجراءات التي ولدت عنها قطع عدد من الشوارع المهمة في المدينة جعلتنا نتيقن أن الحواجز الكونكريتية صادرت الحياة من شوارعنا "

وتابع "والأمر الأكيد برأيي هو أن سياسة حجز الشوارع التي تسير عليها الأجهزة الأمنية بمباركة الحكومة المحلية تنبط اللثام عن أمر مهم وهو عدم قدرة تلك الأجهزة على اتباع سياسة أجدى"

وهو رأي وجد من يناصره من خلال كلمات حيدر علي – معلم – والذي يعتقد أن "عملية زرع الشوارع بحواجز إسمنتية والتي حالت دون انسيابية مرور السيارات إنما تمثل إجراءات عقيمة لعكس سياسة أمنية غير محكمة "

معربا عن أمله في أن "يعاد النظر بالأمر وترفع الحواجز لان هذا ليس بالحل الأمثل.

السفارة الأميركية: المساعدة مرهونة بطلب حكومة بغداد

تحذيرات من معاودة النشاطات الإرهابية في العراق

بغداد / إذاعة العراق الحر

وسط تحذيرات من ظهور تنظيم القاعدة، ومعاودة نشاطه في مناطق كانت تعتبر ساخنة، لم يستبعد مسؤولون ومراقبون للشأن السياسي، أن تطلب الحكومة العراقية من الولايات المتحدة الأميركية إبقاء قواتها في العراق لما بعد عام ٢٠١١.

وعلى الرغم من سحب الولايات المتحدة قواتها القتالية من العراق في نهاية آب الماضي، والإبقاء على نحو ٥٠ ألف جندي للتدريب وتقديم العون إذا طلب العراقيون ذلك، إلا أن تقارير صحفية عربية وغربية تحدثت عن مشاركة قوات أميركية في عمليات أمنية مشتركة مع القوات العراقية لملاحقة إرهابيين ومسلحين في محافظتي الانبار و ديالى.

السفارة الأميركية في بغداد أعلنت أن الإدارة الأميركية ستبقي الباب مفتوحا

أمام مساعدة العراق على تحسين قدراته الأمنية بعد الانسحاب الكامل للقوات الأميركية

في نهاية عام ٢٠١١. حسب ما جاء في تصريح لنائب المتحدث الرسمي باسم السفارة

الأميركية آرون سنايب لإذاعة العراق الحر، الذي أضاف أن مساعدة الولايات المتحدة

للعراق في المجال الأمني مرهونة بالحكومة العراقية وما ستتخذه من قرارات.

وكيل وزارة الداخلية لشؤون الإسناد أحمد الخفاجي من جانبه لم يستبعد أن تطلب الحكومة العراقية تمديد بقاء القوات الأميركية لدعم وتدريب القوات العراقية بعد ٢٠١١.

الخفاجي أكد أن القوات العراقية ممسكة بالملف الأمني منذ عام ونصف العام، ورأى أن تنظيم القاعدة يمر حاليا بمرحلة اليأس ولا يملك السيطرة على شبر واحد من ارض العراق، لكن صحيفة لوس أنجلس تايمز الأميركية، ذكرت أن تنظيم القاعدة في العراق استعاد نشاطه، مستغلا الفراغ السياسي في بغداد، محذرة من تنامي قدرة عناصر التنظيم على التحرك بحرية وتغلغل بعضها في صفوف الشرطة.

وأضافت الصحيفة أن تنظيم القاعدة الذي سبق أن قهرته مجالس الصحوة، بدأ يقتطع لنفسه أراضٍ زراعية في قرية جرف الصخر جنوب بغداد، وفي الصحاري الغربية، والجبال إلى الشرق، وإيجاد ملاذات جديدة له.

وكانت القوات العراقية نفذت عمليات أمنية بمشاركة قوات أميركية في محافظتي الانبار و ديالى بحسب وسائل إعلام عراقية. أما في الموصل التي تعتبر آخر معاقل تنظيم القاعدة في العراق، فقد نفى مسؤول لجنة الأمن والدفاع في مجلس المحافظة عبد الرحيم الشمري، في حديثه لإذاعة العراق الحر علم المجلس بعمليات أمنية مشتركة، لافتا إلى وجود شكوى حول حدوث مداهمة من قبل قوات أميركية وعراقية مشتركة لمنزل في ناحية برطلة.

إلا أن وكيل وزارة الداخلية احمد الخفاجي يرى بأن تنظيم القاعدة ما زال في المرحلة الأولى وهي مرحلة العبوات الناسفة، والتفجيرات الانتحارية، ولم يصل بعد إلى مرحلة السيطرة على مناطق، لذا فهو لا يقر بظهور جيل ثالث من القاعدة.

المحلل السياسي هاشم حسن يرى بأن الملف الأمني العراقي فيه الكثير من التعقيدات، لافتا إلى أن العمليات التي قامت بها القوات العراقية لم تقض بشكل جذري على عناصر تنظيم القاعدة وهذا ما أدى إلى إنتاج جيل ثالث.

وعزا المحلل السياسي حسن عودة أسباب العنف وإمكانية استعادة تنظيم القاعدة لقدراته في العراق، إلى الفساد الذي تعاني منه الأجهزة الأمنية، واختراقها من قبل عناصر معادية للعملية السياسية في العراق، فضلا عن ضعف قدرة أداء القوات العراقية، وتحول السجون إلى مدارس لتخريج الإرهابيين، حسب تعبيره.

ومع وجود تحديات أمنية يعتقد المحلل السياسي حميد فاضل أن بإمكان القوات العراقية السيطرة على الملف الأمني داخليا، لكنه يستبعد أن تكون الأجهزة الأمنية العراقية قادرة على مواجهة أية تهديدات خارجية قبل عام ٢٠٢٠.

بينما يتوقع المحلل السياسي هاشم حسن أن يظل العراق بحاجة إلى دعم أميركي، والى بقاء القوات الأميركية إلى ما بعد ٢٠٢٠ وربما حتى ٢٠٥٠، في حال استمرت الأوضاع والصراعات السياسية، وبقي الفساد سائدا في الوزارات الأمنية والمؤسسة القضائية، ولم يتم إصلاح المؤسسات الأمنية.